أكاديميـــة البحـــث العلـمى والتكنولوجيا
(اللجنـــة القوميـــة للتعبئـــة والتغليف)
مـجلـس الوحـــدة الاقتصاديـة العربيـــة
الجمعيـة المصرية لتطوير التعبئة والتغليف

(ورشة العمل الثانية)

دور منظومات التعبئة والتغليف فى تنمية التجارة العربية البينية
فى إطار مشروع منطقة التجارة الحرة العربية
(القاهرة : ٩/١٠/١٩٩٦)

(ورقة عمل)
حول مقومات وآفاق منظومات التعبئة والتغليف
فى نطاق مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إعداد
فاروق حسنين مخلوف
وزير مفوض تجارى
المستشار الاقتصادى لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية
عضو اللجنة القومية للتعبئة والتغليف
عضو الجمعية المصرية لتطوير التعبئة والتغليف

(المحتويات)

الموضـــوع	الصفحة
المقدمة :	١
القسم الأول : الإطار العام والمفاهيم الأساسية لمشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - وتطورات المشروع	٣
القسم الثاني : الأهمية الاقتصادية لمشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)كمدخل لتنمية التجارة العربية البينية وأداة للتكامل الاقتصادى العربى - وعلاقته بمنظومات التعبئة والتغليف	١٣
القسم الثالث : موقف وتطور السوق العربية للصناعات المغذية لمنظومات التعبئة والتغليف	٢٣
القسم الرابع : مقومات وهياكل ووسائل تنمية قطاع التعبئة والتغليف فى الاقتصاد العربى	٢٨

-----------------*

(مقدمة)

أصدر مؤتمر القمة العربى المنعقد بالقاهرة فى ٢١-١٩٩٦/٦/٢٣ ، قرارا (رقم ١٩٧ د.غ.ع) بتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية ، باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع فى إقامة (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) ، وفقا لبرنامج عمل وجدول زمنى يتم الاتفاق عليهما .

وقد سبق هذا القرار ، بحث مطول لهذا المشروع فى إطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية ، ومن جانب (فريق عمل) من الخبراء الحكوميين وممثلى غرف التجارة العربية ، قام المجلس بتشكيله ، لدراسة المشروع وتقديم مقترحات بشأنه الى المجلس لبحثها وإقرارها ، تتبلور فى وضع (برنامج تنفيذى) لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، التى تعتبر بمثابة الأساس القانونى للمشروع .

وفى حالة إقرار المشروع فى صورته النهائية ، فإن ذلك سوف يعنى فى نهاية المطاف ، التحرير الكامل للتجارة العربية البينية ، من كافة الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية ، مع تطبيق قواعد فنية مساندة لتنظيم التبادل التجارى ، وبحيث يتوافق ذلك جميعه مع أحكام وقواعد المنظمة العالمية للتجارة / الجات ، ويتمشى مع أوضاع واحتياجات كافة الدول العربية .

ومن المفترض أن يترتب على تطبيق المشروع ، تحقيق هدفه الرئيسى وهو توسيع حجم وتنويع مكونات المبادلات التجارية العربية ، بمعدلات أعلى مما هو سائد حتى الآن . ويترتب على ذلك تلقائيا حدوث آثار انتشارية فى كافة قطاعات الاقتصاد العربى ، على كل من المستوى الوطنى والجماعى ، بفعل دور التجارة (كمحرك للنمو) و (قاطرة للاستثمار) . ويتحقق ذلك من خلال آليات الأثر (التحويلى) ثم الأثر (الإنمائى) للتجارة ، المترتب على تحريرها ، وكذلك بفعل أثر (مضاعف الاستثمار) فى الاقتصاد . ويؤدى ذلك فى مجمله ، إلى تحقيق درجات متصاعده من التكامل الاقتصادى بين الدول العربية .

وتعتبر منظومات التعبئة والتغليف العربية ، من أكثر القطاعات الإنتاجية التى ينتظر أن تتأثر بقيام منطقة التجارة الحرة وتؤثر فيها ، باعتبار أن نشاطات هذا القطاع ترتبط بصورة لا تنفصم بالتجارة الداخلية والخارجية ، وتعتبر من أهم أنواع الخدمات المساندة لها ، وتتيح لها تسهيلات هامة فى مراحل التداول والحفظ والنقل والشحن والتخزين والمناولة والتسليم والترويج .. الخ ، حتى وصول السلعة إلى يد المستهلك النهائي .

في ضوء ذلك يمكن القول أن هناك علاقة طردية مؤكدة بين نمو معدلات التبادل التجارى من ناحية ، ونمو منظومات التعبئة والتغليف من ناحية أخرى .

وتتناول (ورقة العمل) هذه ، بحث الجوانب والعناصر الرئيسية ، لكل من مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) وقطاع التعبئة والتغليف العربى ، والآثار التبادلية بينهما ، فى ضوء الواقع الفعلى والتطورات المتوقعة لكل من التجارة العربية البينية (فى إطار مشروع المنطقة) والقطاع المذكور .

--------------------*

(القسم الأول)

الإطار العام والمفاهيم الاساسية
لمشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
وتطورات المشروع

أولاً -الإطار العام لمشروع (المنطقة) :

يمكن تحديد المعالم الرئيسية التى يتكون منها الإطار العام لهذا المشروع ، التى تحددت حتى الآن ، فى ضوء قرار مؤتمر القمة العربية المنعقد بالقاهرة فى ٢١-١٩٩٦/٦/٢٣ ، وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية التى أصدرها فى ثلاث دورات متعاقبة (٥٥ ، ٥٦، ٥٧)- على الوجه التالى :

١- الإطار العام للمشروع :

١- يرتكز المشروع على تفعيل (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية) ، والتى أقرت عام ١٩٨١ ودخلت حيز النفاذ عام ١٩٨٢ ، وتضم في عضويتها حتى الآن (١٦) دولة عربية ، من بين (٢٢) دولة أعضاء بالجامعة العربية . وتهدف الاتفاقية فعليا إلى التحرير الكامل للمبادلات التجارية العربية ، من كافة الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية ، (أى الوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية - وان لم تنص صراحة على ذلك) .

٢- أن يتماشى المشروع مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعها .

٣- أن ينسجم المشروع مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة / الجات .

٤- أن يتخذ المشروع صيغة برنامج تنفيذى للاتفاقية ، يشتمل على خطة عمل وجدول زمنى .

٥- أن هناك إرادة سياسية قاطعة لدى الحكومات العربية تساند المشروع ، تتمثل فى قرار مؤتمر القمة العربى ، وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

ثانياً - المفاهيم الأساسية لمشروع (المنطقة) :

(أ) - تفعيل الاتفاقية :

يقصد به توفير الشروط والأوضاع اللازمة ، لرفع كفاءة العمل في تطبيق الاتفاقية ، بما يتيح الفرصة لها للوصول إلى تحقيق أهدافها النهائية ، والتى تتمثل فى التحرير الكامل للتبادل التجارى العربى (أى عن طريق إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى)، بإزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التى تعوق التجارة العربية البينية ، إلى جانب العمل بكافة الوسائل على رفع معدلات نموها بصورة مطردة ، وتكثيف الفرص وتوفيرالإمكانات اللازمة لتنميتها، وتوسيع وتنويع التدفقات السلعية بين الدول العربية ، عن طريق تعميق تطبيق الاتفاقية ، وتطوير الآليات و الإجراءات الفنية المنظمة للتجارة ، ودعم الخدمات المساندة للتجارة .

(ب) - البرنامج التنفيذى :

يقصد بذلك هذا (البرنامج التنفيذى) الأول الذى سيقره المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وما سوف يتلوه بالضرورة من برامج مماثله فى المستقبل ، يقتضيها تطور تطبيق الاتفاقية ، والتى تشتمل على جوانب عديدة محتملة لاحقة . ويكون البرنامج أداة قانونية وفنية وتنظيمية ، لتطوير العمل فى تطبيق الاتفاقية بهدف

تفعيلها ، وذلك عن طريق استحداث الطرق والوسائل اللازمة لدفع خطوات وإجراءات هذا التطبيق . ويستند البرنامج إلى أحكام الاتفاقية ، فى المادة السابعة ، (فقرة ٢،١) بشأن التفاوض والتدرج فى التخفيض النسبى ، والمادة الحادية عشرة بشأن خطوات التطبيق التى تتم بإشراف المجلس ، والتى تتطلب جميعا خططا للتنفيذ . ومن الأهمية أن يراعى فى وضع وتطبيق البرنامج ، الإفادة من الدروس المستخلصة من سلبيات تجربة التطبيق السابقة للاتفاقية عبر خمسة عشر عاماً تقريباً منذ دخولها حيز النفاذ عام ١٩٨٢ ، إلى جانب الاستئناس بتجارب التطبيق ذات العلاقة ، المتبعة فى اتفاقيات وأنظمة إقليمية مشابهة لتحرير التجارة والتكامل الاقتصادى ، ولا سيما القائمة بين دول نامية ، وكذلك التجاوب الملائم مع الجوانب التجارية من التطورات والتحديات التى تطرحها المستجدات والمتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية ، والتى يتعين على الدول العربية والعمل الإقتصادى العربى المشترك التعامل معها ، ومعالجة ما ينتج عنها من أوضاع جديدة واحتمالات ، والعمل على تجنب سلبياتها وتعظيم إيجابياتها .

(جـ) - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

يقصد بها العمل بصورة فورية أو متدرجة على الإلغاء الكامل لكافة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ، والقيود غير الجمركية ، المفروضة على كافة السلع الداخلة فى التبادل التجارى بين الدول الأطراف فى الاتفاقية ، والحظر الكامل لكافة الممارسات التجارية التقييدية أو التمييزية فى معاملاتها التجارية ، وتوفير الشروط والأوضاع الملائمة للمنافسة التجارية العادلة والمتكافئة فيما بينها ، وتنسيق السياسات والأنظمة التجارية المطبقة فيما بينها ، وتجاه العالم الخارجى . وتحتفظ كل دولة طرف بحرية تحديد مستويات الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية التى تفرضها تجاه الدول الأخرى (الدول الأجنبية / غير الأطراف) . وفى حالة اختيار صيغة التدرج

(التنفيذ المرحلى للمشروع) ، يكون من الضرورى تحديد السلع التى تخضع للتحرير الفورى ، وشرائح التخفيضات الجمركية التى تخضع لها السلع الأخرى ، وصولا إلى التحرير الكامل للتجارة ، والجدول الزمنى لتحقيق ذلك من البداية الى النهاية .

(د) - التوافق مع أحكام الجات / المنظمة العالمية للتجارة :

يقصد بذلك تحقيق الانسجام بين أساليب تطبيق (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية) ، وبين كافة القواعد والأنظمة المقررة والإجراءات المتبعة فى اتفاقية الجات ١٩٤٧ واتفاقيات الجات ١٩٩٤ ، والتى تطبقها المنظمة العالمية للتجارة WTO. ويتحقق ذلك عن طريق ضبط القواعد والخطوات التى تتقرر فى إطار (البرنامج التنفيذى) مع متطلبات (الجات / المنظمة) ، بحيث تودى إلى معالجة ما قد يوجد من تعارض (سلبى) أو(إيجابى) أو(ظاهرى) ، باتخاذ التدابير التى تؤدى إلى إزالة أى تعارض قد يكون قائما فى الوقت الحاضر ، ووضع الأسس التى تؤدى إلى تجنب أى تعارض محتمل فى المستقبل على مسار التنفيذ . على أن يراعى فى ذلك تنسيق المواقف والإجراءات التى تتخذ تجاه الجات وفى التعامل معها ، بين الدول العربية الأطراف ذات العضوية المزدوجة (أى العضوية فى الاتفاقية العربية وفى المنظمة العالمية للتجارة) .

(هـ) - الميزة النسبية التى تمنح للسلع العربية فى مواجهة السلع الأجنبية :

يقصد بها المزايا التى قد يتقرر تطبيقها فى المستقبل ، فى مواجهة السلع غير العربية المنافسة أو البديلة ، فى إطار المادة الثامنة / فقرة - ٢ من (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية) .

(و)- الحد الأدنى الموحد من الحماية المتدرجة للسلع العربية فى مواجهة السلع الأجنبية :

يقصد بذلك الحد الأدنى الموحد والمناسب من الرسوم والقيود ، الذى قد يتقرر تطبيقه أو زيادته تدريجيا فى المستقبل ، فى إطار المادتين الثانية / فقرة - ١(جـ) والثامنة /فقرة - ١ من (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية) .

(ز) - المعاملة الخاصة للدول الأطراف الأقل نموا :

يدخل ذلك ضمن مفهوم مراعاة أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعها ، الذى قرره المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ويشير إلى المعاملة التفضيلية للدول الأقل نموا ، التى نصت عليها المادتان الثانية / فقرة - ٦ والسابعة / فقرة -٣ من (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية) . ويمكن الاتفاق على مساندة المعاملة التفضيلية فى تحرير التجارة ، بمختلف التدابير المرنة المتدرجة المناسبة الأخرى ، في المجالات المتعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتجارة ، مراعاة للأوضاع والصعوبات الاقتصادية والظروف التنموية التى تواجهها هذه الدول ، واستلهاما لروح التكافل الاقتصادي بين الدول العربية ، بحيث تؤدى فى النهاية إلى تدعيم قدرة هذه الدول على الوفاء بالتزاماتها فى إطار الاتفاقية بصورة تدريجية ومرنة ، والإفادة من ثمارها ، وزيادة اعتمادها على تجارتها الخارجية والعربية البينية فى تعزيز اقتصاداتها وجهودها الإنمائية فى المستقبل .

(ح) - الأساس القانونى للبرنامج التنفيذى :

توفر هذا الأساس (اتفاقية تيسر وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية) ، ويستمد البرنامج طابعه الإلزامى منها ، ويعتبر مفسّرا ومكمّلا لها وملحقا بها ، وليس معدّلا لها . ويستند ذلك إلى أحكام المادة الحادية عشرة من الاتفاقية ، والتى تمنح

للمجلس الاقتصادى والاجتماعى سلطة الإشراف على تنفيذ الاتفاقية بقرارات يصدرها . كما تناولت عدة مواد أخرى فى الاتفاقية صلاحيات مختلفة للمجلس في تطبيق الاتفاقية فى مجالات متعددة . ويعتبر (البرنامج التنفيذى) الأول للاتفاقية ، نموذجا لمباشرة المجلس لسلطته طبقا للاتفاقية . وتتمتع قرارات المجلس فى هذا الشأن بالطابع الإلزامى والتطبيق المباشر فى الدول الأعضاء ، وفقا للقرارات والإجراءات المحلية التى تتخذها .

(ط) - الإطار التنظيمى للبرنامج التنفيذى :

يقصد بذلك الجوانب المؤسسية والآليات التنفيذية للبرنامج : وذلك على الوجه التالى :

* - يستند الجانب المؤسسى الوارد فى البرنامج إلى سلطة المجلس فى أن يشكل لجانا يفوضها بعض اختصاصاته الواردة في المادة الحادية عشرة / فقرة -٣ . وبذلك فإن من حق المجلس أن ينشىء لجنة مفاوضات تجارية (قائمة حاليا) أو (مجلس تنفيذى) لإدارة الاتفاقية ، ولجانا رئيسية وفنية منبثقة عنه .

ومن الطبيعى أن يتشكل مثل هذا الهيكل المؤسسى من الدول الأطراف ، التى تقرر الموافقة على (البرنامج التنفيذى الأول) وتلتزم بتطبيقه ، والتى يمكن أن يطلق عليها مثلا اسم (المجموعة الاقتصادية العربية) . وعندما يكتمل انضمام كافة الدول العربية للاتفاقية ، وتكتمل موافقاتها على (البرنامج التنفيذى) ، يمكن للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يقرر مستقبلا استرداد وممارسة سلطته كاملة فى الإشراف على تنفيذ الاتفاقية ، أو أن يبقى على الهيكل المؤسسى الخاص بالمجموعة الاقتصادية العربية ، كجهاز متخصص معاون له فى هذا المجال .

* - تستند الآليات التنفيذية للبرنامج ،إلى نصوص عديدة منتشرة فى مواد الاتفاقية ، وتحدد الطرق والوسائل الخاصة بتنفيذ مختلف أحكام الاتفاقية ، وتهدف

جميعا إلى تحقيق أعلى درجة ممكنة من الانضباط فى تطبيق الاتفاقية والبرنامج التنفيذى من قبل الدول الأطراف ، بدعم روح الالتزام والمسئولية فى هذا الشأن ، والحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة أولاً بأول ، وتوفير المتابعة المستمرة والتقييم الواقعى لمسار التطبيق وتسوية المنازعات .. الخ .

ثالثاً - تطورات مشروع (المنطقة) حتى الآن :

١- الاتجاهات العامة :

يتضح من التطورات التى مر بها مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية) حتى الآن - الاتجاهات الآتية :

(أ) اقتناع الحكومات العربية الأطراف بالاتفاقية ، بعدم جدوى الأسلوب الذى اتبع حتى الآن فى تطبيق الاتفاقية (القوائم السلعية المتدرجة للمنتجات الصناعية) ، والايقاع البطىء الذي سار به التطبيق على مدى ١٤ عاما منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ ، وضرورة تفعيل الاتفاقية وآليات تطبيقها ، من خلال (برنامج تنفيذى) واضح المعالم ، له خطة عمل وجدول زمنى ، وآليات نشطة .

(ب) اختيار صيغة محددة ومطبقة عالميا ، من صيغ التحرير المتعدد الأطراف للتجارة ، هى صيغة (منطقة التجارة الحرة) أو (منطقة التبادل الحر) Free Trade Area كإطار وآلية وهدف للاتفاقية وبرنامجها التنفيذى .

(جـ) توافر إرادة سياسية جماعية جادة وحاسمة ، تعبر بوضوح عن عزم الحكومات العربية على مساندة لمشروع ، والمضى فى تنفيذه ، وهذا أمر ضرورى على المستوى العربى ، فى ضوء التجربة . ولا شك أن التطورات والمتغيرات الاقتصادية والإقليمية المتلاحقة ، قد ساعدت فى بلورة هذه الإرادة السياسية ، والتى تتضح فى صدور مثل

هذا القرار الاقتصادى الهام والمحدد على مستوى القمة العربية ، وصدور قرارين قبله وقرار بعده على المستوى الوزارى (المجلس الاقتصادى والاجتماعى) ، وتكوين لجنة وزارية سداسية (بقرارالمجلس فى دورته الثامنة والخمسين الأخيرة بالاسكندرية) ، تقوم بالتوفيق بين آراء الدول ، وحسم الخلافات ، ووضع المشروع فى صيغته النهائية ، للعرض على المجلس فى دورته القادمة توطئة لإقراره .

٢- المراحل التى مر بها بحث مشروع (المنطقة) حتى ١٩٩٦/٩/١٩

(أ) اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية :

تعتبر الاتفاقية هى الأساس والإطار القانونى للمشروع . وقد انضمت إلى الاتفاقية حتى الآن معظم الدول العربية (١٦ دولة) . والدول غير المنضمة إليها حتى ١٩٩٦/٩/٢٥ عددها ستة هى : مصر ، الجزائر ، عمان ، جيبوتى ، دولة القمر ، موريتانيا . وتقضى الاتفاقية بتحرير المبادلات التجارية العربية من كافة الرسوم والقيود . وتم فى إطارها تحرير فورى دون مفاوضات تجارية، ولكن بالتطبيق المباشر للاتفاقية (المادة السادسة / فقرة ١-٢) ، لتبادل كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية . أما تحرير المنتجات المصنعة ونصف المصنعة (المادة السادسة / الفقرتان ٣-٥) ، فإنه يخضع لآلية التفاوض حول قوائم سلعية متدرجة ، وقد تم حتى الآن إقرار قائمة تضم (٢٠) سلعة فقط ، منها . أما تحرير تبادل منتجات المشروعات العربية المشتركة المنبثقة عن الجامعة العربية ومنظماتها (المادة السادسة / فقرة ٣) فلم يتحقق حتى الآن . ولا زالت خطوات تحرير التجارة العربية البينية فى السلع الصناعية فى ظل الاتفاقية تتسم بالبطء الشديد ، رغم تطبيق سياسات لتحرير التجارة فى معظم الدول العربية،فى إطار برامجها للتصحيح الاقتصادى. وتشتمل الاتفاقية ، إضافة إلى تدابير تحرير التجارة ، على بعض التوجّهات المتعلقة بتنمية التجارة العربية البينية أيضا.

(ب) قرار مؤتمر القمة العربى بإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى :

أصدر مؤتمر القمة العربى الأخير ، المنعقد بالقاهرة فى ٢١٢-١٩٩٦/٦/٢٣ قرارا حول مشروع (المنطقة) - نصه كما يلى :

- قرار رقم ١٩٧ د.غ.ع - ١٩٩٦/٦/٢٣ : " تكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية ، باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وفقا لبرنامج عمل وجدول زمنى يتم الاتفاق عليهما " .

(جـ) أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى بشأن اقامة مشروع (المنطقة) :

كان المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية ، قد تناول مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) بالبحث المتعمق ، فى ثلاث دورات متعاقبة هى : الدورات ٥٦ (سبتمبر ١٩٩٥) ، والسابعة والخمسين (مارس ١٩٩٦) ، والثامنة والخمسين (سبتمبر ١٩٩٦) . وتتركز النتائج والتطورات التى أسفر عنها البحث فى خلال هذه الدورات ، وفيما بينها (أعمال فريق العمل للخبراء) عن النتائج التالية :

* تفعيل (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية) ، بهدف الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية .
* أن تتماشى (المنطقة) مع أوضاع احتياجات الدول العربية جميعها .
* أن تتماشى (المنطقة) مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة WTO (أى مع أحكام الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة / الجات GATT).
* وضع برنامج تنفيذى يشتمل على جدول زمنى لتحقيق المشروع .
* تشكيل فريق عمل من الخبراء الحكوميين وممثلين عن غرف التجارة

العربية ، لدراسة كيفية تفعيل الاتفاقية ، وإعداد المقترحات اللازمة بهدف الوصول إلى إقامة مشروع (المنطقة) .

* جرى وضع (مشروع برنامج تنفيذى) من قبل (فريق العمل) بعد بحث ومناقشات مطولة ، استغرقت ثلاث جولات من الاجتماعات . وقد ظلت هناك مسائل عديدة محل اختلاف بين الدول الأعضاء . وتم رفع المشروع (مع نقاط الاختلاف) ، إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

* عرض المشروع على المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته الثامنة والخمسين بالاسكندرية ، المنعقدة فى الاسكندرية فى ١٦-١٩٩٦/٩/١٨. وقد تمكن المجلس فى اجتماعه التحضيري ، <u>علي مستوى المندوبين والخبراء</u> ، من تصفية الكثير من نقاط الاختلاف ، وبقيت نقاط محدودة ، إضافة إلي (مذكرة تحفظات) مقدمة من جمهورية مصر العربية ، تشتمل على ثلاث نقاط فقط . وقد عرض المشروع بهذه الصورة على المجلس فى اجتماعه على <u>المستوى الوزارى</u> ، <u>الذى أصدر القرار التالى :</u>

<u>- قرار رقم ١٢٨٨ /م ق / دع ٥٨/حـ - ١٩٩٦/٩/١٨ :</u>

(١) التأكيد على إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى .

(٢) تشكيل لجنة وزارية من كل من : المملكة الأردنية الهاشمية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية ، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، لإجراء الاتصالات اللازمة ، والتنسيق مع الدول العربية ، للوصول إلى برنامج تنفيذى وجدول زمنى ، لإقامة منطقة تجارة حرة عربية ، يعرض علي الدورة القادمة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى .

*---------- * ----------*

(القسم الثانى)

الأهمية الاقتصادية لمشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل لتنمية التجارة العربية البينية - وأداة للتكامل الاقتصادى العربى وعلاقته بمنظومات التعبئة والتغليف

لا شك أن التوجه العربى نحو إقامة (منطقة تجارة حرة عربية كبرى) ، يؤكد أن إرادة العمل الاقتصادى العربى المشترك ، قد أصبح لديها الآن اقتناع كامل بالمزايا الحقيقية التى ينطوى عليها التحرير الكامل للتجارة العربية البينية . وحيث أن صيغة (منطقة التجارة الحرة) هى النواة والمرحلة الأولى ، من أى مشروع ثنائي أو إقليمى للتكامل الاقتصادى ، فإنه يجوز القول أيضا أنه تتوافر الآن درجة معقولة من الاقتناع العربى الجماعى ، بجدوى وأولوية المدخل التجارى ، كنقطة انطلاق نحو التكامل الاقتصادى العربى ، وضرورة إتاحة الفرصة لهذا المدخل ، للقيام بدوره الاستثمارى والإنمائي والتكاملى فى الاقتصاد العربى .

وفي ضوء ذلك يمكن النظر الي هذا(المشروع) باعتباره كيانا تجاريا / اقتصاديا جديدا لإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية العربية ، وفى حالة نجاحه ، وهو ما يبدو احتمالا قويا كما يدل عليه التحليل الوارد فيما بعد ، فإنه يمكن أن يكورن قابلا للنمو والتطور مستقبلا بحيث يتحول إلى اتحاد جمركى ، ثم سوق مشتركة موسعة ، ثم اتحاد اقتصادى ثم اتحاد نقدى . أي أن هذا التطور يمكن أن يقود فى نهاية المطاف الى بناء المشروع الاقتصادى القومى العربى المنشود .

وعلى افتراض إقرار مشروع (المنطقة) ، ووضعه موضع التنفيذ ، فإن الآثار التراكمية لتحرير وتنمية التجارة ، سوف تنعكس بالتأكيد على كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية فى الاقتصاد العربى . وينتظر أن يكون على رأس هذه القطاعات قطاع التعبئة والتغليف فى الدول العربية ، باعتباره قطاعا متشابك العلاقات مع كافة النشاطات الاقتصادية الأخرى علي أصعدة الإنتاج والاستهلاك والتجارة والنقل والتخزين .. الخ .

أولاً - الأوضاع الاقتصادية العربية المبررة لاختيار صيغة (منطقة التجارة الحرة العربية) كنقطة انطلاق للتكامل الاقتصادى العربى :

١- لا يرتكز التحليل هنا بالطبع على الواقع المتواضع للتجارة العربية ، الذى ظل يتذبذب بين نسبة ٦٪ - ٩٪ خلال السنوات ١٩٨٥ - ١٩٩٤ ثم وصل عام ١٩٩٥ إلى نسبة إلى حوالى ١٠٪ (١٤ مليار دولار) ، من إجمالى التجارة الخارجية العربية ، وإنما ينبنى التحليل على الإمكانات الحقيقية الراهنة ، الكامنة فى القواعد الإنتاجية العربية ، والتى لم تنعكس بصورة كافية بعد على التبادل التجارى العربى ، ومن ثم إحداث الآثار الانتشارية الأخرى فى قطاعات الاقتصاد العربى . هذا إضافة إلى المبررات الأخرى التى تدعو بإلحاح إلى إعطاء (التجارة العربية - العربية) الفرصة للخروج بالاقتصاد العربي من المأزق الذى ينحصر فيه ، وسيزداد انحصاره أكثر فأكثر إذا لم يفتح الطريق للتجارة المحررة ، للقيام بدورها الطبيعى على الصعيد الإنمائي والاستثمارى والتكاملى .

٢- الحاجة الماسة فى كل الاقتصادات العربية تقريبا لتوسيع أسواقها ، مع تعاظم طاقاتها الإنتاجية ، وتعطيل جانب كبير منها . بسبب ضيق الأسواق القطرية . ولا شك أن المنفذ والاتجاه الطبيعى لذلك هو السوق العربية الواسعة المنشودة المجاورة لها ، إذا كانت محررة ، والتى تتزايد طاقاتها الاستيعابية ، وقبولها للمنتجات التصديرية العربية ، مع الحاجة إلى خدمات وإجراءات إضافية مساندة للتجارة البينية .

٣- تزايد البطالة بمعدلات كبيرة فى معظم الدول العربية ، والتى لا يمكن مواجهتها إلا برفع معدلات النمو الاقتصادى وتكثيف الاستثمارات الجديدة ،ولاسيما الموجهة للتصدير ، لتوليد فرص عمل جديدة . وهذا لا يتسنى إلا من خلال زيادة معدلات الصادرات البينية العربية .

٤- تنوع الهياكل الإنتاجية والتركيب السلعى للصادرات فى الدول العربية ، مع التنوع فى الصناعات التحويلية فى السنوات العشرين الأخيرة ، مما يفتح الباب لزيادة القيمة المضافة للموارد العربية ، ويطرح إمكانية واقعية لنمو التجارة العربية البينية ، وزيادة إسهامها فى رفع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى والفردى .

٥- تقارب الأنظمة والسياسات الاقتصادية العربية ، مع تطبيقها لبرامج التصحيح الهيكلى والإصلاح الاقتصادى ، والتى تتجه بها جميعا نحو اقتصاد السوق ومن ثم تحرير التجارة . وبذلك تزول أو تخف كثيراً مشكلة اختلاف هذه الأنظمة ، و التى ظلت لسنوات طويلة تمثل عقبة أمام انطلاق التعاون والتكامل الاقتصادى العربى .

٦- تتيح صيغة (منطقة التجارة الحرة) فرصة مناسبة لجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية ، المصحوبة بالتكنولوجيا المتطورة ، للاستثمار فى المنطقة العربية ، فى مشروعات إنتاجية (سلعية وخدمية) جديدة ، موجهة للتصدير ، اعتمادا على حجم السوق العربية الموسعة المستهدفة (٢٥٠ مليون نسمة) .

٧- اتجاه الدول العربية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة / الجات ، حيث انضمت منها حتى الآن ٩ دول عربية ، وتقدمت بطلب العضوية أربع دول أخرى ، وستتلوها حتما باقى الدول العربية .وهذا يعنى اتجاهها نحو تحرير التجارة فى السلع والخدمات وخفض الرسوم الجمركية ، مما يمهد الطريق لمستوى أعلى من تحرير التجارة فيما بينها . علما بأن (الجات) تشجع إنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية ، وتضع لها مجموعة من الضوابط والمعايير ، إضافة إلى المرونة فى السماح بتبادل الأفضليات التجارية بين الدول النامية ، استنادا إلى قاعدة (شرط التمكين) المعمول بها فى (الجات) منذ عام ١٩٧٩ .

٨- وجود ثلاث مناطق شبه إقليمية للتجارة الحرة ، قائمة بالفعل بدرجات متفاوتة من النجاح بين مجموعات من الدول العربية ، وهذه المناطق هى : مجلس التعاون الخليجى ، السوق العربية المشتركة (فى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية) ، اتحاد المغرب العربى . وتضم هذه المناطق فى مجموعها تضم (١٦) دولة عربية . وهذا يمكن أن يمهد الطريق لإقامة منطقة تجارة حرة

عربية كبرى موحدة ، تلتئم فى إطارها هذه المناطق الجزئية (أو شبه الإقليمية) . ويضاف إلى ذلك اتجاه بعض الدول العربية لعقد اتفاقيات لإقامة مناطق تجارة حرة ثنائية فيما بينها ،(نموذج لذلك : (الاتفاقية المعقودة مؤخرا بين مصر و الأردن) - مع ملاحظة الاستثناءات الواسعة فيها من التحرير التى تقلل فعاليتها) .

٩- تشير إحدى الدراسات التى قام بها الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، أنه فى الوقت الذى تواجه فيه سلع صناعية محددة تنتجها دول عربية (خليجية) العديد من القيود والعقبات فى الأسواق الخارجية . تقوم دول عربية أخرى (غير خليجية) باستيراد سلع من السوق العالمية تتوفر سلع عربية بديلة لها ويمكن أن تحل محلها . وقد بلغ متوسط قيمة هذه السلع ٣,٧ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ ، أى ما يزيد بمقدار ٤٦٪ عن متوسط قيمة إجمالي التجارة بين الدول الخليجية وبقية الدول العربية خلال نفس هذه الفترة . وهذا مؤشر واضح للإمكانات الكافية فى الهياكل الإنتاجية العربية ، التى يمكن أن تتدفق إلى قنوات التجارة العربية البينية .

ثانياً - الخصائص المؤهلة لقطاع التجارة للقيام بدور حفز وقيادة نشاطات الاستثمار والإنتاج والإنماء والتكامل - فى الاقتصاد العربى :

١- إن الدور الاقتصادى التقليدى والأساسى ، للتجارة كـ (محرك للنمو) Trade is the Engine of Growth ، يؤكد من حيث المبدأ أن النمو المتوقع لمعدلات التجارة العربية البينية ، نتيجة لتدابير التحرير والتنمية لها ، من شأنه

أن ينعكس مباشرة على تنشيط كافة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الأخرى ، سواء كانت سلعية أو خدمية ، وعلى مستوى كل الاقتصادات القطرية والقومية . وستكون القطاعات الأولى المستفيدة من هذه الانعكاسات : الإنتاج الزراعى والصناعى ، وقطاعات والمال ، والمصارف، والعمالة ، والنقل .

٢- إن التجارة سوف تحفز عناصر الكفاءة فى اقتصادات الدول العربية ، وتوجهها نحو استغلال المزايا النسبية المتاحة وتحويلها الى مزايا تنافسية ، ومن ثم التخصص وإعادة تخصيص الموارد بشكل تلقائى لصالح رفع الكفاءة الانتاجية وتحقيق وفورات داخلية وخارجية ، تنعكس على التكلفة ، وبالتالى تعزز القدرة التنافسية فى السوق الداخلية والخارجية .

٣- إن مدخل التجارة المحررة يمكن مساندته على الصعيد الإنتاجى ، بالتشجيع والدعم الجماعى والبرمجة ، للقطاعات الاقتصادية القطرية ذات الأولوية القومية للاقتصاد العربى في مجموعه . ويؤدي ذلك فى بداية خطوات تحرير التجارة ، إلى إحداث (الأثر التحويلى للتجارة) Trade Diversion Effect، ثم الانتقال منه تدريجيا إلى تنشيط (الأثر االتنموى للتجارة) Trade Creation Effect ، لصالح المنتجين والقطاعات الأكثر كفاءة ، ولصالح المستهلك العربى ،وبما يؤدى إلى نمو الطلب على المنتجات العربية داخل المنطقة ، وحفز وإنتاج الآثار المتتابعة لمضاعف الاستثمار Investment Multiplier .

٤- سوف يؤدى اتساع حجم السوق أمام الصادرات العربية ، إلى تمكين التجارة من القيام بدورها الطبيعى كمحرك للنمو الاقتصادى ، ويحفز التصنيع التحويلى فى الاقتصادات العربية ، واستغلال اقتصاديات الحجم الكبير ، ومن ثم زيادة القدرة على تحمل تكاليف التطبيقات التكنولوجية المتقدمة فى الصناعة والزراعة والخدمات ، وتحقيق أنماط جديدة من التشابك الإنتاجى الأمامى والخلفى ، والتنسيق القطاعى المُحفّز للتكامل والتخصص .

٥- ينبغى أن يقترن مشروع (منطقة التجارة العربية الحرة) ، ومراحل التكامل اللاحقة ، بوضع ترتيبات خاصة لدعم الدول العربية الأقل نموا ، والتخفيف من التزاماتها فى إطار المشروع ، لتحقيق نوع من التكافل الاقتصادى العربى ، وتضييق فجوات النمو بين الدول العربية ، والوصول بالدول الأقل نموا إلى وضع أكثر تكافؤا لتحمل التزامات التكامل مع الدول الشقيقة الأخرى مستقبلاً .

ثالثاً - علاقة قطاع التعبئة والتغليف العربى بتطورات ونتائج إقامة مشروع (المنطقة) :

١- من المسلم به أن هناك علاقة طردية بين نمو التجارة ونمو الصناعات المغذية لصناعات التعبئة والتغليف ، سواء على مستوى السوق المحلى أو المستوى المنظم الثنائي أو المتعدد الأطراف . وهذا يعنى أن تحرير وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية ، نتيجة اتفاقيات وتدابير توسيع التجارة بين دولتين أو بين مجموعات شبه إقليمية أو إقليمية ، والذى يفترض أن يسفر عن زيادة التدفقات السلعية بين الدول العربية ، من شأنه أن يؤدى تلقائيا إلى انتعاش إنتاج مواد وسلع التعبئة والتغليف ، المرتبطة بالسلع الأخرى المتبادلة فى التجارة ، بل وانتعاش تبادل مواد وسلع التعبئة والتغليف ذاتها .

٢- يعنى وجود هذا الترابط بدوره ، أن اتساع سوق منظومات التعبئة والتغليف ، نتيجة نمو التجارة العربية البينية بوجه عام ، ونمو تجارة منتجات التعبئة والتغليف بوجه خاص ، لا بد أن يترتب عليه تنمية صناعات وخدمات قطاع التعبئة والتغليف العربى فى مجمله ، وضرورة دعم هذا القطاع الحيوى ، سواء من ناحية توفير الخامات المحلية من المدخلات الإنتاجية ، أو تطوير عمليات التصنيع وإدارة الجودة الشاملة فيها ، أوضبط المواصفات والمقاييس فيه ، أو نقل وتوطين وتطوير التكنولوجيات الملائمة ، أو زيادة حجم الإنتاج لسد الفجوة المتزايدة بين الإنتاج والاستهلاك العربى فى هذا القطاع ، والتقليل من الاعتماد على الاستيراد .

٣- إن رفع كفاءة التعبئة والتغليف فى الوطن العربى ، يعتبر في حد ذاته أحد أدوات تنمية التجارة العربية البينية ، وجزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التسويق والترويج وتنمية الصادرات العربية ، سواء فى الأسواق العربية أو العالمية . وهكذا يمكن القول أن قطاع التعبئة والتغليف ، يقف على رأس القطاعات الخدمية المساندة للتجارة ، والتى تساعد فى تحقيق أهداف مشروع (المنطقة) وإنجاحه ، والعكس بالعكس ، بقدر ما يوجه إلى هذا القطاع من اهتمام وتطوير ،وهو أمر بديهى ومتوقع من المنظور التجارى البحت .

٤- تستلزم هذه العلاقة التبادلية الحتمية ، بين التجارة العربية البينية وقطاع التعبئة والتغليف ، أن يحظى هذا القطاع بأولوية قصوى على مستوى جهود التعاون والتكامل الاقتصادى العربي فى المستقبل ، بحيث تتم تعبئة الموارد المالية والفنية والتكنولوجية والبشرية اللازمة ، التى تسمح باعطاء قوة دفع لهذا القطاع ، وإعطائه دورا فى مجالات التنسيق الإنتاجى والتكامل الصناعى والتمويل ، ومنح أولوية للتحرير الكامل للتجارة فى منتجاته ، فى إطار مشروع (المنطقة) .

٥- يمكن اعتبار قطاع التعبئة والتغليف ، قطاع واعد للاستثمار ، ليس فقط انطلقا من الاعتبارات السابق ذكرها ، بل أيضا فى ضوء المزايا النسبية المتوافرة له فى المنطقة العربية ، وسرعة دوران رأس المال فيه ، وتوقعات ارتفاع معدلات نمو الدخل ومستويات المعيشة ، وسهولة استيعاب معظم التكنولوجيات المطبقة فيه ، واتجاهات التوسع فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية (وهى ذات ارتباط وثيق بهذا القطاع) .

٦- إن إعادة هيكلة السياسات التجارية وأنظمة التجارة الخارجية للدول العربية، في إطار النظام التجارى العالمي الجديد ، والذى يلتزم به مشروع (المنطقة) من الأساس ، كأحد شروط ومقومات إنشائه ، يعنى أيضا التزام الدول العربية فى تجارتها الخارجية والبينية ، بأحكام وقواعد المنظمة العالمية للتجارة / الجات ، وأنظمة ومواصفات الجودة الشاملة (الأيزو) فى نطاق (المنظمة العالمية للمواصفات والمنقاييس) ، إضافة لما بينهما من ترابط قانونى ونظامى . وبالنسبة (للجات) فإنها تشمل ضمن أحكام القواعد الفنية ، على مجموعة من القواعد المتعلقة بالتعبئة والتغليف . وبالنسبة لسلسلة مواصفات (الأيزو ٩٠٠٠) لإدارة الجودة الشاملة ، فإنها تشتمل أيضا على معايير خاصة بالتعبئة والتغليف في إطار العملية الإنتاجية للسلع ، ولمواد التعبئة والتغليف المستخدمة فيها ، وهناك مواصفات مستقلة خاصة بمنتجات التعبئة والتغليف ضمن سلسلة (الأيزو) يتوقع صدورها فى المستقبل . ويعنى ذلك

ضرورة مراعاة هذه القواعد والتلاؤم مع تطوراتها ، فى تعبئة وتغليف السلع العربية ، وفى تصنيع مواد ومنتجات التعبئة والتغليف ذاتها التى تنتجها الدول العربية . وهذا بدوره يعتبر أحد متطلبات دعم القدرة التنافسية للصادرات العربية ، سواء فيما بينها في أسواقها ، أو فى مواجهة السلع الأجنبية المثيلة أو البديلة محليا وخارجيا ، وبالتالى يعتبر ذلك أحد شروط تنمية الصادرات العربية ، وأحد ضرورات التطور السليم لقطاع التعبئة والتغليف فى المستقبل .

--------------------*

(القسم الثالث)

موقف وتطور وتوقعات السوق العربية
للصناعات المغذية لمنظومات التعبئة والتغليف

أولاً - حصر موقف وتوقعات الإنتاج والاستهلاك العربى لمنتجات التعبئة والتغليف :

تشير المعلومات والاحصاءات التجميعية العربية المتوافرة ، حول أوضاع وتوقعات الإنتاج والاستهلاك والفجوة ، منتجات وسوق التبعئة والتغليف بمختلف أنواعها ، للسنوات (١٩٨٥ - ٢٠٠٥) ، إلي المعدلات والاحتمالات التى تشمل كلا من المنتجات : البلاستيكية ، الورقية ، المعدنية ، الزجاجية ، النسيجية ، الخشبية .

ويمكن إيجاز تلك المؤشرات على الوجه التالى :

١- الموقف العربى الإجمالى لمختلف المواد للإنتاج والاستهلاك للأعوام (١٩٨٥-٢٠٠٥) :

العـــام	الإنتاج	الاستهلاك	الفجوة	نسبة الاكتفاء الذاتى
	(الـف طـن)			
١٩٨٥	١٧٩٤	٢٢٣١	٤٣٧	٨٠,٤٪
١٩٩٠	٢١٦٢	٢٩٥٧	٧٩٥	٧٣,١٪
١٩٩٥	٢٥٥٧	٣٦٣١	١٠٧٤	٧٠,٤٪
٢٠٠٥	٣٣٨٠	٥٢٤٥	١٨٥٦	٦٤,٤٪

٢- توقعات الموقف العربى التفصيلى للفجوة والاكتفاء الذاتى لمختلف المواد عام (٢٠٠٥):

العـــــام	الفجـوة (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتى
المنتجات البلاستيكية	٦٦	٪٩٣
المنتـجـات الورقـيـة	٧٣٢	٪٦٠
المنتـجـات المـعـدنيـة	٩٨	٪٨٧
المنتـجـات الزجـاجـيـة	٥١٨	٪٤٤
المنتـجـات النسـيـجـيـة	٤١١	٪١١
المنتـجـات الخشـبـيـة	٤٠	٪٨

ثانياً - تحليل موقف وتوقعات الإنتاج والسوق لمنتجات التعبئة والتغليف :

١- وجهت الدول العربية عناية خاصة لتطوير صناعات التعبئة والتغليف فيها ،وقام القطاع الخاص فيها بدور هام فى هذا الشأن، وذلك لاستيعاب التطورات الموازية فى القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية ،ولدعم جهود التسويق لمنتجاتها داخليا وخارجيا . وقد أدى ذلك إلى قيام صناعات متقدمة أو تطوير بعض ما هو قائم منها ، فى عدد كبير من الدول العربية .

٢- أعطى نمو صناعات البتروكيماويات في الدول العربية المنتجة للنفط والغاز ، قوة دفع لإنتاج مواد البلاستيك اللازمة للتعبئة والتغليف ، كما حدث تطور ملموس فى نوعيات الإنتاج من المواد الزجاجية والورقية .

٣- بالرغم من الزيادة المطردة في الإنتاج الإجمالى العربى لمواد التعبئة والتغليف ، و الذى بلغ عام ١٩٨٥ حوالى ١٧٩٤ الف طن ، ويتوقع أن يصل عام ٢٠٠٥ الي

٣٣٨٠ الف طن ، إلا أن الفجوة تظل كبيرة بين الإنتاج والاستهلاك ، والتى يتوقع أن تصل عام ٢٠٠٥ إلى ١٨٥٦ ألف طن ، بنسبة اكتفاء ذاتى اجمالية ٦٤,٤٪ . وهذا يوفر مبررا قويا للتوسع فى صناعات التعبئة والتغليف ، ويؤكد الجدوى الاقتصادية والربحية التجارية العالية لها . علما بأن التقديرات المذكورة للفجوة متحفظة ، ويتوقع أن تتجاوز ذلك بكثير ، مع النمو الصناعى والتجارى ، وارتفاع حجم ونوعيات الطلب على هذه المنتجات .

وتتوزع توقعات الفجوة تنازليا بين المواد الست للتعبئة والتغليف عام ٢٠٠٥ على الوجه التالى :

(أ) المواد البلاستيكية ٩٣٪
(ب) المواد المعدنية ٨٧٪
(جـ) المواد الورقية ٦٠٪
(د) المواد الزجاجية ٤٤٪
(هـ) المواد النسيجية ١١٪
(و) المواد الخشبية ٨ ٪

٤- تشير البيانات المتاحة إلى أن توزيع المركز النسبى (والذى يبدو متقاربا) للإنتاج المتوقع من مختلف مواد التعبئة والتغليف عامى ١٩٩٥، ٢٠٠٥ - يمكن أن يكون على الوجه التالى (بالترتيب التنازلى للأهمية) :

	١٩٩٥ (٪)	٢٠٠٥
(أ) المواد الورقية	٣٦	٣٣
(ب) المواد البلاستيكية	٢٤	٢٦
(جـ) المواد المعدنية	١٧	٢٠
(د) المواد الزجاجية	١٤	١٢
(هـ) المواد النسيجية	١	١
(و) المواد الخشبية	٨	٨
	١٠٠	١٠٠

٥- تتوافر لدى الدول العربية خامات وفيرة لمعظم أنواع المواد الستة الأساسية لمنتجات للتعبئة والتغليف ، مما يتيح مزايا نسبية ملائمة ، لنمو مختلف الصناعات المغذية لمنظومات التعبئة والتغليف العربية . ويتضح ذلك مبدئيا على الوجه التالى :

(أ) المواد الزجاجيـــة : الرمال وكربونات الصوديوم .

(ب) المواد المعدنيـــة : صناعات الحديد والصلب والألمينيوم .

(جـ) المواد الورقيـــة : الحلفا والقصب (البوص) والباجاز ومخلفات القنّب ومخلفات الورق . إضافة إلى كميات محدودة من أخشاب الغابات (السيليولوز) .

(د) المواد البلاستيكية : البولى إيثليـــن (عالى ومنخفض الكثافة) ، وبولى كلورايـد الفينيل ، والبولى بروبلين ، والبولى ستيرين .

(هـ) المواد النسيجيـــة : صناعات الغزل والنسيج والأقمشة التى تصلح لمختلف الأغراض.

(و) المواد الخشبيـــة : كميات من أخشاب الغابات فى عدد محدود من البلدان العربية .

٦- تشير بعض الدراسات حول التوقعات المستقبلية لنمو التجارة العربية الخارجية ، إلى احتمال زيادة الصادرات العربية الإجمالية ، خلال السنوات القادمة (بالمقارنة بما كانت عليه عام ١٩٩٤ وهو ١٣٥ مليار دولار) بنسبة حوالى ٣٨٪ عام ٢٠٠٥ (أى إلى ١٨٧ مليار) ، وزيادة الواردات (والتى تبلغ عام ١٩٩٤ مقدار ١٢١ مليار دولار) بنسبة ٤٧٪ (أي إلى ١٧٨ مليار) . وإذا كانت التجارة العربية البينية قد بلغت نسبتها إلى اجمالى التجارة العربية الخارجية حوالى ١٠٪ عام ١٩٩٤، وأن هذه النسبة قد تضاعفت خلال السنوات العشر الماضية ، فإنه يمكننا افتراض حدوث زيادة مستقبلية مماثلة تتضاعف فيها نسبة الصادرات العربية البينية مرة أخرى حتى عام ٢٠٠٥ (أى ترتفع من نسبة ١٠٪ الى ٢٠٪) بحيث تصل قيمتها الإجمالية المطلقة آنئذ إلى ٣٧,٤ مليار دولار ، نتيجة لازدياد مستوى التحرير والساسيات التجارية ، ولتطور الهياكل الإنتاجية والقدرات التصديرية

العربية ، وازدياد الطاقات الاستيعابية للأسواق العربية ، وتحسين وسائل النقل و الاتصال وتوافر المعلومات .. الخ ، فإذا أضفنا الي ذلك ، الاحتمال الماثل للتحرير الكامل للتجارة العربية (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) ، فإنه يمكن توقع حدوث زيادة أخرى أيضا في التجارة العربية البينية بنسبة ١٠٠٪ أخرى عام ٢٠٠٥ (أي تصل قيمتها الإجمالية المطلقة آنئذ إلى ٥٦,١ مليادر دولار) الأقل عما كانت عليه عام ١٩٩٥ ، أي أن يصل إجمالى الزيادات النسبة المتوقعة إلي نسبة ٣٠٪ ، وهى نسبة نمو معقولة ، إذا علمنا أن نسبة التجارة العربية البينية حاليا - بدون احتساب النفط - هى ٢٤٪ ، وأن بعض الدول العربية تصل نسبة تجارتها العربية البينية الي حوالى ٤٠٪ (كالسودان والأردن) ، وأن التجارة البينية لبعض الدول قد زادت بنسبة تتجاوز ١٥٠٪ خلال ٤ سنوات فقط ، بتأثير اتفاقيات التجارة التفضيلية ، التى تشتمل على اعفاءات كاملة أو جزئية (لقائمة سلعية هامة) من الرسوم الجمركية (حالة مصر وكل من السعودية وليبيا) .

وفى كافة افتراضات حدوث هذه الزيادة في التجارة العربية البينية ، فإن صناعات التعبئة والتغليف يمكن أن تحقق نموا هاما أيضا ، بما يوازى هامش النسبة التى تمثلها تكلفة التعبئة والتغليف من التكلفة الإنتاجية الإجمالية للسلعة أو من سعرها النهائي . ومن المعروف أن هذا الهامش يتراوح بين ١٠٪ - ٣٠٪ - (يتفاوت من مجموعة سلعية لأخرى) .

--------------------*

(القسم الرابع)

مقومات وهياكل ووسائل

تنمية قطاع التعبئة والتغليف فى الاقتصاد العربى

يمكن القول أن أوضاع وطبيعة منظومات التعبئة والتغليف ومؤشراتها المستقبلية فى المنطقة العربية ، تؤهلها لأن تكون واحدة من المجالات العربية النموذجية للتنسيق الصناعى والإنتاجى والخدمى والتسويقى وتحرير وتنمية التجارة ، فى إطار حفز ودعم التكامل الاقتصادى بين الدول العربية فى هذا المجال ، باعتبارهذا القطاع أحد المداخل الإنمائية والاستثمارية للتكامل الاقتصادى العربى الشامل .

ومن جهة أخرى فإن هذا القطاع يواجه العديد من الصعوبات أيضا ، التى تعمل فى الاتجاه العكسى لمبررات ومقومات نموه وتطويره .

وتعتبر الإيجابيات المتوافرة ، مدعومة بالمتغيرات المتوقعة فى البيئة الاقتصادية للمنطقة العربية وما حولها ، مرجحة للأهمية القصوى لتوفير المتطلبات والظروف المناسبة ، التى يمكن أن تمنح لهذا القطاع قوة دفع كبرى ، تنعكس نتائجها على كافة القطاعات الإنتاجية العربية (والسلعية والخدمية) .

ويتضح من ذلك أن الأمر يتطلب استكمال ودعم هذه المقومات الاقتصادية الجوهرية ، بهياكل تنظيمية وآليات وخدمات فنية مساندة على المستوى العربى الجماعى ، لإعطاء دفعة قوية لهذه الصناعة الحيوية ، بما يسمح بتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية لتحقيق هذا الهدف .

أولاً - المقومات الإيجابية والعوامل الحافزة المتوافرة لقطاع التعبئة والتغليف العربي :

١- الفجوة الحالية والمتوقعة لعدة سنوات قادمة بين الإنتاج الإجمالى والطلب الكلى الإنتاجى والاستهلاكى .

٢- كبر حجم السوق واحتمالات نموه المضطرد خلال السنوات القادمة .

٣- توافر المزايا النسبية المتمثلة فى المدخلات الإنتاجية الأساسية لهذه الصناعة من مواد خام أو، وسيطة فى عدد كبير من الدول العربية .

٤- وجود العمالة العربية المدربة فى هذا القطاع أو تلك التي يمكن بسهولة توجيهها إليه بالتدريب التحويلى ، فضلا عن أن جانبا منه يعتبر صناعات كثيفة العمالة تلائم سوق العمل العربى .

٥- توافر الموارد المالية العربية التى يمكن استقطابها لتمويل المشروعات فى هذا القطاع الذى يعتبر جذابا للاستثمار ، لسرعة دوران رأس المال فيه .

٦- ملاءمة التكنولوجيات المستخدمة فى بعض نشاطات هذه الصناعة لمستوى التقدم التكنولوجى العربى ، حيث أنها لا تستلزم أنماطاً عالية من التكنولوجيا ، وإنما يمكن تطويرها وتوطينها تدريجيا فى الصناعة العربية ، بل وإنتاج المعدات الهندسية الرأسمالية اللازمة لها ، وفق احتياجات السوق العربية والعالمية . هذا بالاضافة إلى توافر بعض المستلزمات الأساسية الانتاجية والتكنولوجية فى صناعات قائمة بالفعل فى دول عربية (مثل صناعة الأصطمبات) ، مما يمثل نقطة انطلاق للتقنيات الأكثر تطوراً فى هذه الصناعة فى المستقبل .

٧- أهمية صناعة التعبئة والتغليف لزيادة التجارة العربية البينية والخارجية .

ثانياً - العوامل السلبية والصعوبات التي تواجه قطاع التعبئة والتغليف العربي :

١- عدم توافر إطار عربى جماعى للتنسيق الإنتاجى والتطوير التكنولوجى والتعبئة المالية للاستثمارات وتوفير المعلومات .. الخ .

٢- عدم الوصول إلى مستويات الجودة العالية أو المناسبة لنوعيات وتصميمات العبوات والمنتجات ، واستخداماتها ونقلها وتسويقها ، وفقا لاحتياجات القطاعات المستهلكة لها .

٣- ندرة المؤسسات المحلية المتخصصة التى تواكب التطورات العالمية وترعى نشاطات التطوير والابتكار فى هذه الصناعة ، مما أدى إلى تخلفها عن المعايير الدولية .

٤- عدم التوصل إلى مواصفات عربية مشتركة لمنتجات التعبئة والتغليف ، ما يضعف موقفها فى المنافسة العالمية فى أسواقها وفى الخارج .

٥- نقص الخبرات الفنية المتخصصة والعمالة الماهرة وتسهيلات التدريب ، التى تحمل أعباء الابتكار وتطوير فنون الإنتاج والتصميم وتوطين التكنولوجيا .

٦- عدم استجابة مصانع التعبئة والتغليف العربية للتطورات السريعة التى تجرى فى الدول المتقدمة ، بسبب بطء تحديث وسائل وتقنيات الإنتاج ، وقلة الاحتكاك العالمى ، مما يؤثر سلبا علي الكفاءة الإنتاجية .

٧- الاعتماد الرئيسي على الخارج فى استيراد الخامات والمواد الوسيطة وتقنيات الإنتاج ، مما يعرض الصناعة العربية للتقلبات وللاستغلال الأجنبى ، المتمثل فى ارتفاع تكلفة المدخلات الإنتاجية وبراءات الاختراع وعدم انتظام التوريد وتذبذب الأسعار .

٨- عدم الاستغلال الكامل للطاقات الإنتاجية لمصانع التعبئة والتغليف العربية ، مما يجعلها تعمل دون مستوى الطاقات التصميمية لها ، ويرجع ذلك إلي صعوبات استيراد المدخلات أو أعطال الآلات لضعف الصيانة ، أو المنافسة الخارجية (الإغراقية أحيانا) من جانب المنتجات النهائية المستوردة ، أو الاعتماد على السوق المحلية وصعوبات التصدير .

٩- عدم انتشار المفهوم العلمى الحديث الشامل والمتكامل لمنظومات التعبئة والتغليف ، والاقتصار حتى الآن على الجانب أو المفهوم الإنتاجى المحدود للمواد والأغلفة والعبوات .

١٠- محدودية الإحساس والتوافق مع اتجاهات وتطلعات ورغبات جمهور المستهلك النهائي ، بالنسبة للسوق الاستهلاكية للسلع الرئيسية ، مثل المنتجات الغذائية ، والتى تتطور باستمرار ، وتتعرض للمقارنة والمنافسة مع مثيلاتها الأجنبية ، وضرورة ملاحقتها .

ثالثاً - حصر وتقييم الهياكل التنظيمية و القانونية والجهود المحلية والمشتركة المساندة لقطاع التعبئة والتغليف العربي :

١- حصر الهياكل القائمة :

(أ) الهياكل التنظيمية المحلية : لا تتوافر هياكل وأطر وطنية كافية لدعم التعبئة والتغليف فى الدول العربية ، رغم الأهمية القصوى لهذه الصناعة ، والتى تنعكس على كافة قطاعات الإنتاج والتسويق والنقل والتخزين والتطوير .. الخ ، وصولا إلى القطاعات المحلية المستهلكة النهائية لمنتجات هذه الصناعة أو إلى أسواق التصدير بمستوى عال من الكفاءة . ومن الأمثلة البارزة للأجهزة المحلية الداعمة لهذه الصناعة فى بعض الدول العربية :

* فى مصر : الجمعية المصرية لتطوير التعبئة والتغليف ، الهيئة العامة للتصنيع ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (اللجنة القومية للتعبئة والتغليف) .
* فى المغرب : المعهد المغربى للتعبئة والتغليف .
* فى الجزائر : المركز الجزائري للتعبئة والتغليف .

(ب) الهياكل والأطر الجماعية :

* مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .
* المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين .
* الاتحاد العربى للصناعات الورقية والطباعة والتغليف .
* الأفضليات التجارية فى إطار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، والاتفاقيات التجارية شبه الإقليمية والثنائية .

* شركات عربية منبثقة عن الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية / أكديما : (الشركة العربية للزجاج الدوائي ، الشركة العربية للعبوات الدوائية ، الشركة العربية للمنتجات الجيلاتينية الدوائية) .

٢- مقترحات لتعزيز الهياكل والجهود العربية القائمة فى قطاع التعبئة والتغليف :

تعتبر الهياكل والجهود القائمة حتى الآن ، قاصرة عن الوفاء بمتطلبات دفع هذا القطاع الحيوى من قطاعات الاقتصاد العربى ، ولا يتناسب مع أهميته وطبيعته . وربما ستكون التحولات الاقتصادية الجارية فى الدول العربية ، نحو التحرير الاقتصادى وآليات السوق ، إضافة إلى الخطوات الجارية لتحرير التجارة العربية على نطاق واسع ، مواتية لهذا القطاع ، من حيث أنها سوف تتيح له مناخا أكثر ملاءمة لطبيعة القطاع الخاص ، لإقامة تعاون وثيق فى هذا المجال ، ينبغى أن يكون منسقا ومتوازيا مع جهود عربية حكومية وغير حكومية للمنظمات الجماعية ذات العلاقة .

وهناك مجموعة من النشاطات و المبادرات والمقترحات التى تمت بالفعل ، أو يجرى العمل فى محاولة وضعها موضع التنفيذ على الصعيد العربي ، المشترك - وأخرى يمكن إضافتها ،فى اتجاه دعم كفاءة وقدرات القطاع العربى للتعبئة والتغليف .

(أ) سلسلة ملتقيات محلية / عربية / دولية للتعبئة والتغليف :

* اجتماع الخبراء العرب لدراسة واقع وآفاق صناعة التعبئة والتغليف فى الوطن العربى - المغرب (مارس ١٩٨٩) .
* سلسلة المؤتمرات الدولية (فيبس) فى مصر لتطوير وتنمية الصناعات المغذية لمنظومات التعبئة والتغليف - المؤتمر الأول القاهرة (أكتوبر ١٩٩٥) والندوات التحضيرية له (٦ ندوات).

* ورش العمل فى إطار اللجنة القومية للتعبئة والتغليف فى جمهورية مصر العربية (ورشتان : ١٩٩٤ - ١٩٩٦) .

(ب) هياكل تقنية واستثمارية مشتركة :

* اقتراح تبنّاه (المؤتمر الدولى الأول لتطوير وتنمية الصناعات المغذية لمنظومات التعبئة والتغليف) المنعقد بالقاهرة فى ٢٣-٢٥/١٠/١٩٩٥ ، بإنشاء (اتحاد نوعى عربي متخصص للتعبئة والتغليف) ، ضمن مجموعة الاتحادات العربية المماثلة ، العاملة فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . وتضم هذه الاتحادات في عضويتها الشركات والمؤسسات الإنتاجية فى الدول العربية فى القطاع الواحد ، وتقوم بتنظيم التعاون فيما بينها ، فى مجالات التنسيق والبحوث والتطوير وتبادل الخبرة والمعلومات وبلورة المشروعات المشتركة .. الخ . ويبحث المجلس حاليا خطوات الدعوة الى اجتماع تأسيسى لإنشاء الاتحاد المذكور .

* اقتراح تبنّاه (المؤتمر الدولى الأول لتطوير وتنمية الصناعات المغذية لمنظومات التعبئة والتغليف) المشار إليه أعلاه ، بتأسيس (شركة عربية مشتركة قابضة للتعبئة والتغليف) ، بحيث يقوم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برعاية خطوات وترتيبات تأسيس الشركة المذكورة . وقد نظم المجلس اجتماعين تحضيريين فى هذا الشأن ، وجارى إعداد (دراسة الجدوى المبدئية) للشركة .

(جـ) مقترحات أخرى مطروحة للبحث والتنفيذ :

* إدماج قطاع التعبئة والتغليف الوطنى فى كل دولة من الدول العربية ، فى خطط التنمية ، كقطاع مستقل متعدد المحاور ، ومتداخل مع القطاعات الأخرى ، لتحقيق

التكامل والتنسيق المحلى بين القاعات المعنية ذات العلاقة به ، ولإتاحة موارد مالية وفنية مخصصة لدعمه ، وتفادى الخسائر التى تلحق بالاقتصاد الوطنى نتيجة القصور فيه ، والذى يؤدى إلى استمرار ارتفاع الفاقد فى المنتجات الزراعة والصناعية . وتوزيع الأدوار محليا بين الحكومات والقطاعين العام والخاص فى هذا المجال .

* إيجاد أنماط من التنسيق الإنتاجى القطاعى المرن ، لقطاع التعبئة والتغليف العربى ، من خلال المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، والاتحادات النوعية العربية المتخصصة ، تقوم على الاستغلال الأمثل للمزايا النسبية العربية من منظور جماعى ، ووضع خارطة لتوزيع المشروعات الجديدة على أساس تحقيق التكامل الاقتصادى العربي ، لاقتراحها على الحكومات .

* ترسيخ مفهوم (المنظومات) فى قطاع التعبئة والتغليف العربى ، الذى يشمل كافة مراحله وقطاعاته الفرعية ، من نشاطات إنتاجية وخدمية ، وتحقيق الترابط فيما بينها وتطويرها تكنولوجيا ، وضبط تكاليفها وتعزيز قدراتها التنافسية ، بدءاً بحصر وتقييم المواد الأولية وتطويرها ، والانتاج الصناعى ، وإعداد التصاميم وتنسيق خدمات النقل والشحن والتخزين والمناولة .. الخ ، وتوفير تسهيلات التدريب و تنمية الكوادر الفنية .. الخ .

--------------------*